مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

مؤتمر الأئمة الثاني والعشرون

دالاس – أمريكا

فقه الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية

(دراسة تأصيلية في الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية، والعلاقات الافتراضية، والتزييف العميق، والسلوك الرقمي)

د. محمد أكرم الندوي

Dr. Akram Nadwi is a British-Indian scholar based in the United Kingdom, where he previously served as a research fellow at the University of Oxford. His intellectual journey began in Lucknow, India, where he spent many years studying, including under the tutelage of the renowned scholar Abul Hasan Nadwi (d. 1999), before teaching at the prestigious Nadwat al-'Ulama seminary. He also traveled extensively throughout the Muslim world, studying with and meeting some of the most distinguished scholars of the late twentieth century, including Yusuf al-Qaradawi (d. 2022), Wahba al Zuhayli (d. 2015) and 'Abd al-Fattah Abu Ghuddah (d. 1997). During this period, he earned a PhD in Arabic literature from Lucknow University. Over the course of his career, Dr. Nadwi has authored more than one hundred works spanning every major Islamic discipline in Arabic, English, Urdu, and Persian. He has taught students around the globe and has trained and mentored numerous Muslim scholars. His magnum opus is a forty-three-volume Arabic biographical dictionary of female hadith transmitters, documenting over 1,300 years of Islamic history. Most recently, he completed a twenty-five-volume Arabic commentary on Sahih Muslim, which is currently in press. He is now working on a tafsir incorporating the methodology of Hamiduddin Farahi (d. 1930).

"الأراء في هذا البحث تعبر عن رأي الباحث وليس بالضرورة عن رأي أمجا"

Opinions in this research are solely those of the author and do not represent AMJA.

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الملخص 4

المقدمة 6

الأثر الأخلاقي والاجتماعي للذكاء الاصطناعي 8

الذكاء الاصطناعي وتحول البنية الأخلاقية للمجتمع: 8

العلاقات الافتراضية والمرافقون الرقميون..... 10

مفهوم الأنس والعلاقات الإنسانية في التصور الإسلامي:..... 10

الإشكال الفقهي للعلاقة العاطفية مع المرافقين الرقميين: 10

التزييف العميق والتلاعب الإعلامي 12

التزييف العميق وتحول مفهوم الحقيقة الرقمية: 12

التزييف العميق وأزمة الإدراك الحسي: 13

انهيار الثقة المعرفية وواجب التثبت: 14

إعادة تصنيف الأدلة الرقمية في ضوء فقه الإثبات: 14

القواعد الفقهية الحاكمة للتعامل مع التزييف العميق:..... 15

التزييف العميق في ضوء مقاصد الشريعة: 15

السلوك اليومي والإدمان والخداع في البيئة الرقمية 17

الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل السلوك الإنساني: 17

الإدمان الرقمي في ضوء مقاصد الشريعة: 17

الخداع الرقمي وأخلاقيات التأثير: 18

المسؤولية الأخلاقية في البيئة الرقمية:..... 18

أخلاق النشر والتداول في عصر الذكاء الاصطناعي:..... 18

التربية الرقمية في ضوء المقاصد الشرعية: 19

الخاتمة 20

أهم النتائج: 22

التوصيات:..... 23

الملخص

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات حضارية جذرية بفعل التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، منتقلة من نطاق التطبيقات التقنية المتخصصة إلى فضاء الحياة اليومية، فأصبحت تؤثر بصورة مباشرة في أنماط التفكير الإنساني، وصناعة القرار، والتواصل الاجتماعي، وإنتاج المعرفة، وتشكيل الرأي العام. وقد تمخض هذا التحول عن جملة من الإشكالات الشرعية والأخلاقية والاجتماعية التي لم تعد مقتصرة على الجوانب التقنية أو القانونية، بل امتدت إلى قضايا تمس جوهر التصور الإسلامي للإنسان والمسؤولية والكرامة والعدالة والحقيقة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة مساعدة في أداء المهام، وإنما أصبح وسيطًا معرفيًا واجتماعيًا يشارك في تشكيل الإدراك الإنساني وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية والتأثير في السلوك الفردي والجماعي، كما أسهمت قدرته المتنامية على إنتاج النصوص والصور والأصوات والمحاكاة الرقمية في إثارة تساؤلات جديدة حول مفهوم الحقيقة، وحجية المعلومات الرقمية، وحدود المسؤولية عن الأفعال التي تتوسط فيها الخوارزميات والأنظمة الذكية.

وتهدف الدراسة إلى تأصيل أبرز القضايا الفقهية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية، من خلال دراسة أربعة محاور رئيسة تتمثل في: الأثر الأخلاقي والاجتماعي للذكاء الاصطناعي، والعلاقات الافتراضية والمرافقين الرقميين، والتزييف العميق والتلاعب الإعلامي، والسلوك الرقمي وما يرتبط به من الإدمان والخداع والتأثير النفسي. كما تسعى إلى بيان أهلية الفقه الإسلامي لاستيعاب هذه المستجدات التقنية من خلال توظيف القواعد الفقهية الكلية، ومفاهيم اليقين والظن والشك، وفقه المآلات، ومصالح الشريعة الإسلامية.

اعتمدت الدراسة المنهج التأصيلي التحليلي المقارن، وذلك باستقراء النصوص الشرعية والقواعد الأصولية والفقهية ذات الصلة، وتحليل التطبيقات المعاصرة للذكاء الاصطناعي، وربطها بكليات الشريعة الإسلامية، مع الإفادة من الأدبيات الحديثة في مجالات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي والقانون الرقمي والدراسات الاجتماعية المعاصرة.

وتخلص الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل تحديًا حضاريًا وأخلاقيًا يتجاوز نطاق التقنية البحتة، وأن التعامل معه يتطلب بناء فقه رقمي معاصر يجمع بين أصالة المرجعية الشرعية ومرونة الاجتهاد، ويوازن بين المصالح

والمفاسد، ويحافظ على مصالح الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، مع تأكيد مركزية الإنسان بوصفه محل التكليف والمسؤولية في جميع البيئات الرقمية المستحدثة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن التطور التقني الذي يشهده العالم المعاصر يُعد من أبرز التحولات الحضارية في تاريخ الإنسانية، وقد تبوأ الذكاء الاصطناعي موقع الصدارة في هذه التحولات لما يمتلكه من قدرات متنامية على معالجة البيانات وتحليلها، ومحاكاة الأنماط الإدراكية البشرية، وإنتاج المحتوى النصي والصوتي والمرئي بدرجات متقدمة من الدقة والإقناع.

ولم يعد حضور الذكاء الاصطناعي مقتصرًا على المختبرات العلمية أو المؤسسات الصناعية الكبرى، بل أصبح جزءًا من البنية اليومية للحياة الإنسانية؛ إذ دخل في مجالات التعليم والطب والإعلام والتجارة والاتصال والترفيه والخدمات الحكومية والعلاقات الاجتماعية. وبذلك انتقل من كونه أداة تقنية متخصصة إلى كونه عنصرًا مؤثرًا في تشكيل الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات.

وقد ترتب على هذا التحول ظهور أسئلة فقهية وأخلاقية غير مسبوقة تتعلق بطبيعة المسؤولية في البيئة الرقمية، وحدود الاعتماد على الأنظمة الذكية في اتخاذ القرار، ومشروعية استخدام المحتوى المُنتج آليًا، وحماية الخصوصية الرقمية، وحجية الأدلة الإلكترونية، وأثر الخوارزميات في تشكيل الرأي العام والسلوك الفردي والجماعي.

كما أن التطور المتسارع في تقنيات التوليد الآلي للمحتوى أوجد تحديات جديدة تتصل بمفهوم الحقيقة ذاته، إذ أصبح من الممكن إنتاج صور وأصوات ومقاطع مرئية يصعب تمييزها عن الواقع، الأمر الذي يهدد الثقة المجتمعية ويطرح إشكالات عميقة في مجالات الإثبات والإعلام والعلاقات الإنسانية.

ويتميز الفقه الإسلامي بمرونته وقدرته على استيعاب المستجدات؛ لأنه لا يقف عند حدود الوقائع الجزئية، بل ينطلق من منظومة متكاملة من النصوص والأصول والقواعد والمقاصد التي تمكنه من التعامل مع النوازل المتجددة في مختلف العصور والأمكنة. وقد قرر الإمام الشاطبي أن الشريعة إنما وُضعت لتحقيق مصالح العباد في دنياهم وأخراهم، وأن أحكامها تدور مع المصالح الحقيقية وجودًا وعدمًا في إطار الضوابط الشرعية المعتبرة، يقول الشاطبي:

"فإن قيل: وضع الشرائع إما أن يكون عبثا، أو لحكمة، فالأول باطل باتفاق، وقد قال تعالى: "أفحسبتم أنما

خلقناكم عبثا "، وقال: "وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا "، "وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين ما خلقناهما إلا بالحق".

"وإن كان لحكمة ومصلحة، فالمصلحة إما أن تكون راجعة إلى الله تعالى أو إلى العباد، ورجوعها إلى الله محال، لأنه غني ويستحيل عود المصالح إليه حسبما تبين في علم الكلام، فلم يبق إلا رجوعها إلى العباد، وذلك مقتضى أغراضهم، لأن كل عاقل إنما يطلب مصلحة نفسه وما يوافق هواه في دنياه وأخراه، والشريعة تكفلت لهم بهذا المطلب في ضمن التكليف ; فكيف ينفى أن توضع الشريعة على وفق أغراض العباد ودواعي أهوائهم؟"

"وأيضا فقد تقدم بيان أن الشريعة جاءت على وفق أغراض العباد، وثبتت لهم حظوظهم تفضلا من الله تعالى على ما يقوله المحققون، أو وجوبا على ما يزعمه المعتزلة، وإذا ثبت هذا من مقاصد الشارع حقا، كان ما ينافيه باطلا ".

"فالجواب أن وضع الشريعة إذا سلم أنها لمصالح العباد، فهي عائدة عليهم بحسب أمر الشارع، وعلى الحد الذي حده لا على مقتضى أهوائهم وشهواتهم، ولذا كانت التكاليف الشرعية ثقيلة على النفوس، والحس والعادة والتجربة شاهدة بذلك، فالأوامر والنواهي مخرجة له عن دواعي طبعه واسترسال أغراضه، حتى يأخذها من تحت الحد المشروع، وهذا هو المراد، وهو عين مخالفة الأهواء والأغراض، أما أن مصالح التكليف عائدة على المكلف في العاجل والآجل، فصحيح ولا يلزم من ذلك أن يكون نيله لها خارجا عن حدود الشرع، ولا أن يكون متناولا لها بنفسه دون أن يناولها إياه الشرع"[1]

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة محاولةً للإسهام في بناء تأصيل فقهي معاصر لقضايا الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية، من خلال استحضار الأصول الشرعية والقواعد الكلية والمقاصد العامة، وربطها بالواقع الرقمي المتغير، بما يحقق التوازن بين الإفادة من الإمكانات التقنية الحديثة وبين صيانة القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تمثل جوهر الرسالة الإسلامية.

---

[1] الموافقات 2/ 294-296.

الأثر الأخلاقي والاجتماعي للذكاء الاصطناعي

لا يقتصر أثر الذكاء الاصطناعي على تطوير الأدوات التقنية أو زيادة الكفاءة الإنتاجية، بل يمتد إلى إعادة تشكيل البيئة الأخلاقية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان، فالتقنيات الحديثة ليست محايدة بصورة مطلقة، وإنما تؤثر في أنماط التفكير والتواصل واتخاذ القرار، وتسهم في إعادة تشكيل القيم والسلوكيات والعلاقات الاجتماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن ثم فإن دراسة الذكاء الاصطناعي من منظور فقهي لا ينبغي أن تقتصر على بيان الحكم الشرعي لاستخدام بعض التطبيقات بعينها، وإنما ينبغي أن تتجاوز ذلك إلى دراسة أثر هذه التقنيات في البنية الأخلاقية للمجتمع وفي المقاصد الشرعية المرتبطة بحفظ العقل والنفس والكرامة الإنسانية.

الذكاء الاصطناعي وتحول البنية الأخلاقية للمجتمع:

أحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا غير عادي في آليات إنتاج المعرفة وتداولها واتخاذ القرارات المرتبطة بها. فبعد أن كان الإنسان المصدر الأساسي للمعلومات والتحليل والتوجيه، أصبحت الخوارزميات تشارك بصورة متزايدة في اقتراح الخيارات وتوجيه السلوك وتحديد الأولويات وصناعة التفضيلات.

وتتجلى هذه الظاهرة بصورة واضحة في محركات البحث ومنصات التواصل الاجتماعي وأنظمة التوصية الرقمية، حيث تعتمد قطاعات واسعة من المستخدمين على المخرجات التي تنتجها الخوارزميات في تكوين آرائهم واتخاذ قراراتهم اليومية.

ويثير هذا التحول إشكالية أخلاقية جوهرية تتعلق بمصدر القرار وحدود المسؤولية عنه. فإذا أخطأ النظام الذكي أو تسبب في ضرر أو تضليل، فمن يتحمل المسؤولية؟ وهل يمكن إسناد الفعل إلى الآلة ذاتها؟

إن التصور الإسلامي للمسؤولية يقوم على أن الإنسان هو المكلف شرعًا، وهو وحده محل الثواب والعقاب والمحاسبة، قال تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾[3].

[2] سورة الإسراء الآية 13.

[3] سورة الزلزلة الآيتان 7-8.

فالذكاء الاصطناعي، مهما بلغت درجة تطوره، يظل أداة من أدوات الفعل الإنساني، ولا يمتلك أهلية التكليف أو المسؤولية. ومن ثم فإن الاعتماد على الأنظمة الذكية لا يرفع المسؤولية عن المستخدم أو المصمم أو الجهة المشغلة بحسب طبيعة الفعل ودرجة التأثير فيه.

كما يثير هذا الواقع تحديًا آخر يتمثل في ما يمكن تسميته "الاستقالة الأخلاقية"، أي ميل بعض الأفراد إلى التخلي عن مسؤولية التفكير والنقد والتحقق لصالح الاعتماد المطلق على الخوارزميات، وهذا السلوك يتعارض مع المقصد الشرعي المتعلق بحفظ العقل، الذي يقتضي تنمية ملكة التفكير والنظر والاجتهاد وعدم تعطيلها.

العدالة الخوارزمية وإشكالية التحيز:

من أبرز التحديات الأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي ما يعرف بالتحيز الخوارزمي، وهو انحياز الأنظمة الذكية في معالجتها للبيانات أو في النتائج التي تنتجها بسبب طبيعة البيانات التي تدربت عليها أو بسبب الافتراضات المضمنة في تصميمها.

وتكمن خطورة هذه الظاهرة في أن التحيز قد يتخفى وراء مظهر من الموضوعية التقنية، فيُنظر إلى القرارات الصادرة عن الأنظمة الذكية بوصفها قرارات محايدة، في حين أنها قد تتضمن أشكالًا من التمييز أو الإقصاء أو الظلم.

ويُعد العدل من المقاصد الكبرى للشريعة الإسلامية، بل هو من الغايات المركزية التي قامت عليها الرسالات السماوية، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾[4].

ومن ثم فإن أي نظام رقمي يؤدي إلى إهدار حقوق الأفراد أو التمييز غير المشروع بينهم يتعارض مع روح الشريعة ومقاصدها، ويستلزم العمل على مراجعته وتقويمه وتطويره بما يحقق العدالة والإنصاف.

[4] سورة النحل الآية 90.

العلاقات الافتراضية والمرافقون الرقميون

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في تطبيقات الذكاء الاصطناعي القادرة على محاكاة التفاعل الإنساني بصورة متقدمة، حتى أصبح بالإمكان إنشاء شخصيات رقمية تتفاعل مع المستخدمين بصورة مستمرة، وتقدم نفسها بوصفها أصدقاء أو شركاء أو مستشارين أو مرافقين افتراضيين.

ولا تقتصر أهمية هذه الظاهرة على بعدها التقني، بل تمتد إلى أبعاد نفسية واجتماعية وأخلاقية عميقة، لأنها تتصل بحاجات إنسانية أساسية مثل الأنس والانتماء والتواصل العاطفي.

مفهوم الأنس والعلاقات الإنسانية في التصور الإسلامي:

ينظر الإسلام إلى الإنسان بوصفه كائنًا اجتماعيًا مفطورًا على التواصل والتعارف والتعاون. وقد جعلت الشريعة الأسرة والعلاقات الاجتماعية الحقيقية أساسًا لتحقيق السكينة النفسية والاستقرار العاطفي والتكافل الإنساني.

قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[5].

وتكشف هذه الآية أن العلاقات الإنسانية في التصور الإسلامي لا تقوم على مجرد تبادل الرسائل أو الاستجابات اللغوية، وإنما تقوم على منظومة متكاملة من المودة والرحمة والمسؤولية والالتزام المتبادل.

ومن هنا فإن العلاقة مع الأنظمة الذكية، مهما بلغت درجة تطورها، تختلف جوهريًا عن العلاقات الإنسانية الحقيقية؛ لأنها تفتقر إلى الإرادة والشعور والمسؤولية الأخلاقية المتبادلة.

الإشكال الفقهي للعلاقة العاطفية مع المرافقين الرقميين:

يثور الإشكال الفقهي عندما تتحول العلاقة مع المرافق الرقمي من مجرد وسيلة مساعدة إلى بديل نفسي أو عاطفي للعلاقات الإنسانية الطبيعية. ففي هذه الحالة قد تترتب آثار اجتماعية ونفسية متعددة، من أهمها العزلة الاجتماعية، وضعف الروابط الأسرية، واضطراب الهوية العاطفية، والإدمان السلوكي، وتراجع المسؤولية الاجتماعية.

وتندرج هذه الآثار ضمن دائرة المفاسد التي يعتني الفقه الإسلامي بدفعها والحد منها، تطبيقًا للقاعدة الفقهية الكبرى: "الضرر يزال"، ولقاعدة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" عند تعارضهما.

---

[5] سورة الروم الآية 21.

فالحكم الشرعي في هذه التطبيقات لا يتوقف على طبيعتها التقنية المجردة، وإنما يرتبط بآثارها الواقعية ومآلاتها النفسية والاجتماعية، ومدى انسجامها مع مقاصد الشريعة في حفظ النفس والعقل والأسرة والمجتمع.

التزييف العميق والتلاعب الإعلامي

أدى التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى إحداث تحول جذري في طبيعة البيئة المعلوماتية المعاصرة. فبعد أن ارتبطت الصورة الفوتوغرافية والتسجيلات الصوتية والمرئية لعقود طويلة بوصفها وسائل توثيق ذات درجة عالية من المصداقية، أصبحت هذه الوسائط نفسها عرضة لإعادة الإنتاج والمحاكاة والاصطناع بدرجات من الدقة تجعل التمييز بين الحقيقي والمختلق أمرًا بالغ الصعوبة.

وقد برزت تقنية التزييف العميق (Deepfake) بوصفها أحد أكثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي إثارة للجدل، لما تنطوي عليه من قدرة على إنتاج محتوى رقمي يحاكي الواقع بصورة مقنعة، مع كونه في حقيقته محتوى مصنوعًا لا أصل له في الواقع الخارجي. ولا تقتصر خطورة هذه التقنية على الجوانب التقنية أو الإعلامية، بل تمتد إلى بنية المعرفة الإنسانية ذاتها، وإلى الأسس التي تقوم عليها الثقة الاجتماعية والإثبات القضائي والتواصل الإنساني.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة هذه الظاهرة في ضوء الأصول المعرفية والفقهية الإسلامية، وبيان مدى قدرة الفقه الإسلامي على التعامل مع التحديات الجديدة التي تفرضها البيئة الرقمية المعاصرة.

التزييف العميق وتحول مفهوم الحقيقة الرقمية:

يمثل التزييف العميق مرحلة جديدة في تاريخ العلاقة بين الإنسان والحقيقة؛ إذ لم يعد التحدي مقتصرًا على الكذب التقليدي أو التزوير المباشر، بل أصبح من الممكن إنتاج واقع افتراضي كامل يحاكي الحقيقة إلى درجة يصعب معها على المتلقي العادي اكتشاف زيفه.

وقد ترتب على ذلك تراجع الثقة التقليدية في الصورة والصوت بوصفهما شاهدين مباشرين على الواقع. فبعد أن كانت عبارة "رأيته بعيني" أو "سمعته بأذني" تعبر عن أعلى درجات التوثيق في الإدراك الإنساني، أصبحت هذه العبارة نفسها محل مراجعة في العصر الرقمي؛ لأن ما يُرى أو يُسمع قد يكون ناتجًا عن عمليات توليد اصطناعي لا علاقة لها بالواقع.

ويثير هذا التحول إشكاليات فلسفية وفقهية عميقة تتعلق بمفهوم الحقيقة، ومصدر المعرفة، وحدود الثقة في الأدلة الرقمية. كما يفرض إعادة النظر في كثير من المسلمات المرتبطة بالإثبات والتوثيق والتداول الإعلامي، وهي قضايا لم يكن الفقه الإسلامي غريبًا عنها من حيث الأصول العامة، وإن اختلفت صورها وأدواتها.

مراتب المعرفة في الفقه الإسلامي وأثرها في تقييم الأدلة الرقمية:

من الخصائص المنهجية المهمة في الفكر الإسلامي أن العلماء لم يجعلوا الإدراك الحسي مساويًا للحقيقة المطلقة، بل أقاموا بناءً معرفيًا دقيقًا يميز بين درجات العلم ومراتب اليقين.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا﴾[6]، وتنشئ هذه الآية أساساً لمبدأ معرفي بالغ الأهمية، وهو أن وسائل الإدراك الإنساني ليست معصومة من الخطأ، وأن مسؤولية الإنسان لا تتوقف عند مجرد الرؤية أو السماع، بل تمتد إلى التحقق والتثبت والنقد.

وقد قسم الأصوليون المعرفة إلى مراتب متعددة، أبرزها اليقين والظن والشك والوهم، ورتبوا على كل مرتبة أحكامًا مختلفة في الإثبات والاستدلال. وفي ضوء هذا البناء المعرفي، لا يمكن اعتبار المحتوى الرقمي دليلًا قطعيًا لمجرد قوته البصرية أو تأثيره النفسي، بل يجب إخضاعه لمعايير التحقق والقرائن وسياقات الإثبات.

ومن هنا تظهر أهمية الفقه الإسلامي في التعامل مع الأزمة المعرفية التي أحدثها التزييف العميق؛ إذ يوفر إطارًا نظريًا متماسكًا للتفريق بين درجات المعرفة، ويمنع الانجراف وراء المظاهر الحسية المجردة.

التزييف العميق وأزمة الإدراك الحسي:

تناول علماء الإسلام منذ القرون الأولى مسألة إمكان وقوع الوهم والخداع في الإدراك الحسي، وناقشوا حدود الاعتماد على الحواس في بناء الأحكام والمعارف.

ومن أبرز الشواهد القرآنية على ذلك قصة سحرة فرعون، حيث قال تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾[7]، وتكشف هذه الآية عن إمكان وجود فجوة بين ما تدركه الحواس وبين حقيقة الواقع الخارجي. فالمشاهِد رأى حركةً لم تكن موجودة في الحقيقة، وإنما نتجت عن تأثير بصري أوجد تصورًا مخالفًا للواقع.

ويمثل التزييف العميق صورة معاصرة أكثر تطورًا لهذا النوع من الخداع الإدراكي؛ إذ يُنتج صورًا وأصواتًا ومقاطع مرئية توهم بوقوع أحداث لم تقع أصلًا. ومن ثم فإن التعامل معها يقتضي استحضار المنهج الشرعي القائم على التثبت وعدم التسليم المطلق للمشاهدات الحسية المجردة.

---

[6] سورة الإسراء الآية 36.

[7] سورة طه الآية 66.

انهيار الثقة المعرفية وواجب التثبت:

إن أخطر ما تفرزه تقنيات التزييف العميق لا يتمثل في إنتاج الأكاذيب فحسب، بل في تقويض الثقة العامة في إمكان الوصول إلى الحقيقة. فحين يصبح كل دليل قابلًا للإنكار، وكل تسجيل قابلًا للتشكيك، تتعرض المؤسسات الإعلامية والقضائية والاجتماعية لأزمة ثقة حقيقية.

سبق القرآن الكريم إلى تأسيس مبدأ التثبت بوصفه ضمانا لحماية المجتمع من آثار الأخبار الكاذبة، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[8]، ويمثل هذا النص أصلًا شرعيًا عظيمًا في فقه التحقق من المعلومات، وهو أكثر أهمية في العصر الرقمي الذي تتدفق فيه الأخبار بسرعة هائلة عبر المنصات الرقمية المختلفة.

كما جاء في الحديث الصحيح: "كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"[9] ويدل هذا الحديث على أن المسؤولية الأخلاقية لا تقتصر على اختلاق الأخبار، بل تشمل كذلك إعادة نشرها دون تحقق أو تثبت، قال القاضي عياض: "معناه أن من حدث بكل ما سمع وفيه الحق والباطل والصدق والكذب، نقل عنه هو أيضًا ما حدث به من ذلك، فكان من جملة من يروي الكذب، وصار كاذبًا لروايته إياه، وإن لم يتعمده، ولا عرف أنه كذب"[10]

إعادة تصنيف الأدلة الرقمية في ضوء فقه الإثبات:

يتميز الفقه الإسلامي بمرونة كبيرة في باب الإثبات؛ إذ لم يحصر وسائل الإثبات في صور محددة، وإنما نظر إلى الغاية المتمثلة في إظهار الحق وكشف الواقع.

وقد قرر ابن القيم أن البينة اسم لكل ما أظهر الحق وأوضحه، يقول: "البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة اسم لكل ما يبين الحق فهي أعم من البينة في اصطلاح الفقهاء، حيث خصوها بالشاهدين أو الشاهد واليمين، ولا حجر في الاصطلاح ما لم يتضمن حمل كلام الله ورسوله عليه فيقع بذلك الغلط في فهم النصوص وحملها على غير مراد المتكلم منها وقد حصل بذلك للمتأخرين أغلاط شديدة في فهم النصوص"[11]

---

[8] سورة الحجرات الآية 6.

[9] أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه.

[10] إكمال المعلم 1/ 114-115.

[11] إعلام الموقعين 1/ 71.

إلا أن ظهور تقنيات التزييف العميق يقتضي إعادة تقييم موقع الوسائط الرقمية ضمن منظومة الإثبات المعاصرة. فالمواد المنتجة أو القابلة للإنتاج بواسطة الذكاء الاصطناعي لا يمكن التعامل معها بوصفها أدلة قطعية مستقلة، وإنما ينبغي اعتبارها من قبيل القرائن التي تحتاج إلى ما يدعمها من الأدلة الفنية أو الشهادات أو البيانات المساندة.

ويستند ذلك إلى عدة اعتبارات، من أهمها قابلية هذه الوسائط للاصطناع، والتطور المستمر لأدوات التلاعب، وصعوبة التحقق الكامل من مصدرها، وإمكان استخدامها في التشهير والابتزاز والتضليل السياسي والإعلامي.

القواعد الفقهية الحاكمة للتعامل مع التزييف العميق:

تتجلى أهمية القواعد الفقهية الكبرى في قدرتها على استيعاب النوازل التقنية المستجدة، ومن أبرز القواعد ذات الصلة:

قاعدة "اليقين لا يزول بالشك": فالأصل بقاء ما ثبت بيقين، ولا يجوز نقضه بمحتوى رقمي محتمل الاصطناع.

قاعدة "الأصل براءة الذمة": فالأصل في الإنسان البراءة والسلامة حتى يثبت خلاف ذلك بدليل معتبر.

قاعدة "درء الحدود بالشبهات": وهي تؤكد ضرورة الاحتياط في القضايا الجنائية كلما وجدت احتمالات معتبرة للخطأ أو التزوير.

قاعدة "الضرر يزال": وتقتضي منع كل استخدام للتزييف العميق يؤدي إلى التشهير أو الابتزاز أو الإضرار بالأفراد والمجتمعات.

التزييف العميق في ضوء مقاصد الشريعة:

تكشف المقاربة المقاصدية عن خطورة هذه التقنية على المقاصد الضرورية الخمسة.

فهي تهدد حفظ الدين من خلال نشر الأكاذيب والتضليل، وتهدد حفظ النفس عبر التحريض والتلفيق، وتمس حفظ العقل بإفساد القدرة على التمييز بين الحقيقة والوهم، كما تشكل خطرًا مباشرًا على حفظ العرض بسبب إمكان استخدامها في التشهير وانتهاك السمعة، فضلًا عن تهديدها لحفظ المال من خلال عمليات الاحتيال وانتحال الشخصية.

ومن ثم فإن مكافحة إساءة استخدام التزييف العميق لا تمثل مجرد خيار تنظيمي أو قانوني، بل تندرج ضمن الواجبات الشرعية المرتبطة بحماية المصالح العامة وصيانة المقاصد الكلية للشريعة.

السلوك اليومي والإدمان والخداع في البيئة الرقمية

إذا كانت تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد أحدثت تحولًا في إنتاج المعرفة وتداول المعلومات، فإن أثرها في تشكيل السلوك الإنساني لا يقل أهمية عن أثرها المعرفي. فقد أصبحت الخوارزميات الحديثة تشارك بصورة متزايدة في توجيه الانتباه وصناعة العادات وتشكيل التفضيلات الفردية والجماعية.

ولذلك لم يعد السؤال الفقهي مقتصرًا على مشروعية استخدام التقنية، بل امتد إلى دراسة آثارها التربوية والنفسية والسلوكية، ومدى توافقها مع مقاصد الشريعة في بناء الإنسان المتوازن القادر على ممارسة مسؤوليته الأخلاقية بحرية ووعي.

الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل السلوك الإنساني:

تعتمد كثير من المنصات الرقمية المعاصرة على أنظمة ذكية مصممة لتحليل سلوك المستخدمين والتنبؤ بتفضيلاتهم وتوجيه انتباههم نحو محتويات محددة.

وقد أدى ذلك إلى تحول عميق في طبيعة العلاقة بين الإنسان والوسائط التقنية؛ إذ لم تعد هذه الوسائط مجرد أدوات محايدة، بل أصبحت تؤدي دورًا فاعلًا في تشكيل أنماط الاستهلاك والتفاعل الاجتماعي والسلوك الاقتصادي والاختيارات السياسية.

ومن منظور فقهي، يثير هذا الواقع تساؤلات تتعلق بحدود التأثير المشروع في قرارات الأفراد، ومدى توافق بعض الممارسات الرقمية مع مبدأ الاختيار الحر الذي تقوم عليه المسؤولية الشرعية.

الإدمان الرقمي في ضوء مقاصد الشريعة:

تشير الدراسات المعاصرة إلى أن كثيرًا من المنصات الرقمية تستثمر آليات نفسية معقدة تهدف إلى زيادة مدة الاستخدام وتعظيم التفاعل المستمر.

وقد يؤدي ذلك إلى أنماط من الاعتماد السلوكي والإدمان الرقمي، بما ينعكس سلبًا على التركيز والإنتاجية والعلاقات الاجتماعية والصحة النفسية.

ومن المعلوم أن حفظ العقل يعد من الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة برعايتها. ولا يقتصر هذا الحفظ على منع المسكرات فحسب، بل يشمل كل ما يؤدي إلى إضعاف الوظائف الإدراكية أو تعطيل القدرة على التفكير الرشيد

وممارسة التكليف.

ومن هنا فإن الإفراط في الاستخدام الرقمي الذي يفضي إلى إهدار الأوقات وتعطيل الواجبات وإضعاف القدرات العقلية يدخل في دائرة الضرر الذي ينبغي الحد منه ومعالجته.

الخداع الرقمي وأخلاقيات التأثير:

من القضايا المستجدة في الاقتصاد الرقمي المعاصر اعتماد بعض التطبيقات والمنصات على أساليب خفية للتأثير النفسي في المستخدمين، من خلال ما يعرف بأنماط التصميم المضللة أو استراتيجيات التوجيه السلوكي التي تستهدف دفع المستخدم إلى اتخاذ قرارات معينة دون وعي كامل منه.

ويتعارض هذا النوع من الممارسات مع مبدأ الشفافية والرضا الواعي الذي تقوم عليه كثير من الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات والتصرفات.

وقد قال النبي ﷺ: "**من غش فليس مني**"[12]، وهو أصل جامع في تحريم صور الخداع والتدليس كافة، سواء كانت تقليدية أو رقمية أو قائمة على الخوارزميات الذكية.

المسؤولية الأخلاقية في البيئة الرقمية:

رغم تعقيد البيئة الرقمية وتعدد الفاعلين فيها، فإن المسؤولية الأخلاقية تظل مرتبطة بالإنسان بوصفه صاحب الإرادة والقصد.

فالمطور والمصمم والمالك والمشغل والمستخدم جميعهم يتحملون نصيبًا من المسؤولية بحسب درجة تأثيرهم في الفعل والنتيجة، وهو ما يتفق مع التصورات الفقهية المتعلقة بالمباشرة والتسبب والاشتراك في إحداث الضرر.

أخلاق النشر والتداول في عصر الذكاء الاصطناعي:

إن سهولة إنتاج المحتوى ونشره في العصر الرقمي تضاعف من مسؤولية الأفراد تجاه ما يتداولونه من معلومات وأخبار.

وقد أكد القرآن الكريم خطورة تداول المعلومات غير المتحقق منها بقوله تعالى: ﴿**إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ**

[12] أخرجه مسلم في كتاب الإيمان.

﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾[13]، ويمثل هذا النص أساسًا متينًا لأخلاقيات النشر والتداول الرقمي، ويؤكد أن المسؤولية الشرعية تشمل ما ينشره الإنسان وما يعيد تداوله وما يسهم في تضخيمه أو ترويجه.

التربية الرقمية في ضوء المقاصد الشرعية:

لا تكفي التشريعات والقوانين وحدها لمواجهة التحديات الأخلاقية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي، بل لا بد من بناء ثقافة رقمية قائمة على القيم الإسلامية ومبادئ المسؤولية الأخلاقية.

وتقوم هذه التربية على ترسيخ قيم الصدق والأمانة والتثبت واحترام الخصوصية وصيانة الكرامة الإنسانية وتحمل المسؤولية عن آثار الأفعال الرقمية.

وبذلك تتحول التقنية من مصدر محتمل للمخاطر إلى وسيلة لتحقيق العمران الإنساني والمصلحة العامة، في إطار المقاصد الكبرى التي جاءت الشريعة بحفظها وتحقيقها.

---

[13] سورة النور الآية 15.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تناول جملة من القضايا الفقهية والأخلاقية والاجتماعية الناشئة عن الانتشار المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية، من خلال مقاربة تأصيلية تستند إلى أصول الفقه الإسلامي وقواعده الكلية ومقاصده العامة، مع ربط هذه الأصول بالواقع الرقمي المعاصر وما يفرضه من تحديات معرفية وسلوكية وإنسانية غير مسبوقة.

وقد أظهرت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد وسيلة تقنية أو أداة إنتاجية محايدة، بل أصبح عنصرًا فاعلًا في تشكيل المعرفة الإنسانية، وصناعة القرار، وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية، والتأثير في السلوك الفردي والجماعي. كما تبين أن تأثيره لم يعد مقتصرًا على المجالات الاقتصادية أو التقنية، وإنما امتد إلى قضايا تمس جوهر الوجود الإنساني، مثل مفهوم الحقيقة، وحدود الخصوصية، وطبيعة المسؤولية، ومكانة الإنسان في البيئة الرقمية الجديدة.

ومن خلال دراسة الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية للذكاء الاصطناعي، ظهر أن التحدي الحقيقي لا يكمن في التقنية ذاتها، وإنما في كيفية توظيفها وتوجيهها. فالأنظمة الذكية، مهما بلغت درجة تطورها، تظل أدوات بشرية لا تملك أهلية التكليف أو المسؤولية، ومن ثم تبقى المسؤولية الشرعية والأخلاقية مرتبطة بالإنسان الذي يصمم هذه الأنظمة أو يشغلها أو يستخدمها. كما أكدت الدراسة أن قيم العدالة والإنصاف وصيانة الخصوصية وحماية الكرامة الإنسانية تمثل معايير شرعية حاكمة ينبغي مراعاتها في جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بالعلاقات الافتراضية والمرافقين الرقميين، بينت الدراسة أن التصور الإسلامي للعلاقات الإنسانية يقوم على التفاعل الحقيقي والمسؤولية المتبادلة والمودة والرحمة، وهي معانٍ لا يمكن أن تتحقق بصورة كاملة في العلاقات القائمة على المحاكاة الخوارزمية. كما ظهر أن تحول المرافقين الرقميين إلى بديل للعلاقات الإنسانية الطبيعية قد يؤدي إلى آثار نفسية واجتماعية مقلقة تمس الأسرة والهوية العاطفية والتماسك المجتمعي، الأمر الذي يستدعي ضوابط أخلاقية وفقهية دقيقة تحكم هذا المجال المتنامي.

أما في مجال التزييف العميق والتلاعب الإعلامي، فقد كشفت الدراسة عن تحدٍّ معرفي غير مسبوق يتمثل في اهتزاز الثقة التقليدية بالصورة والصوت والوسائط الرقمية. وأوضحت أن التراث الأصولي الإسلامي يمتلك أدوات معرفية راسخة للتعامل مع هذه الأزمة من خلال التمييز بين مراتب العلم والظن والشك، واعتماد منهج التثبت والتحقق قبل إصدار الأحكام. كما انتهت الدراسة إلى أن المواد الرقمية المنتجة أو القابلة للإنتاج بواسطة الذكاء

الاصطناعي ينبغي أن تُعامل في الغالب بوصفها قرائن تحتاج إلى دعم وتحقق مستقل، لا باعتبارها أدلة قطعية قائمة بذاتها.

وفي مبحث السلوك الرقمي، تبين أن الذكاء الاصطناعي أصبح يمارس دورًا متزايدًا في توجيه الانتباه وصناعة العادات والتأثير في القرارات اليومية للأفراد. كما ظهر أن بعض التطبيقات الرقمية قد تسهم في نشوء أنماط من الإدمان السلوكي أو الخداع النفسي أو الاستغلال التجاري، وهو ما يقتضي تفعيل القواعد الشرعية المتعلقة بحفظ العقل ومنع الضرر وتحريم الغش والتدليس، مع التأكيد على أهمية التربية الرقمية القائمة على الوعي والمسؤولية والأخلاق.

وتؤكد هذه النتائج مجتمعة أن أصول الفقه الإسلامي وقواعده الكلية ومقاصده العامة لا تزال تمتلك قدرة عالية على استيعاب النوازل التقنية المعاصرة، وأن الحاجة ليست إلى إنشاء منظومة فقهية منفصلة عن التراث، بل إلى تفعيل الأدوات الاجتهادية الراسخة وتطوير آليات تنزيلها على الواقع الرقمي المتغير. فالفقه الإسلامي، بما يمتلكه من مرونة منهجية واتساع مقاصدي، قادر على بناء إطار معياري متوازن يجمع بين الاستفادة من منافع التقنية الحديثة والحفاظ على القيم الإنسانية والأخلاقية التي قامت عليها الشريعة الإسلامية.

أهم النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها:

1. أن الذكاء الاصطناعي يمثل تحولًا حضاريًا ومعرفيًا يتجاوز كونه مجرد تطور تقني.
2. أن المسؤولية الشرعية والأخلاقية تبقى مرتبطة بالإنسان رغم توسع دور الأنظمة الذكية.
3. أن العدالة والخصوصية والشفافية تمثل ضوابط شرعية أساسية في تطوير واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
4. أن العلاقات الافتراضية القائمة على الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن تكون بديلًا كاملًا للعلاقات الإنسانية الطبيعية.
5. أن التزييف العميق يفرض إعادة تقييم الأدلة الرقمية في ضوء قواعد الإثبات الشرعي ومبادئ التثبت والتحقق.
6. أن القواعد الفقهية الكبرى، مثل قاعدة "اليقين لا يزول بالشك"، وقاعدة "الضرر يزال"، وقاعدة "الأصل براءة الذمة"، توفر أساسًا متينًا للتعامل مع الإشكالات الرقمية المعاصرة.
7. أن التربية الأخلاقية والوعي الرقمي يمثلان خط الدفاع الأول في مواجهة كثير من المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.
8. أن مقاصد الشريعة الخمسة توفر إطارًا شاملًا لتقويم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وقياس آثارها ومآلاتها.

التوصيات:

في ضوء ما سبق، توصي الدراسة بما يأتي:

1. تعزيز الدراسات الفقهية المتخصصة في قضايا الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية الناشئة.
2. إنشاء مراكز بحثية متعددة التخصصات تجمع بين علماء الشريعة والمتخصصين في التقنية والقانون والأخلاق.
3. تطوير أطر تنظيمية وتشريعية تراعي القيم الأخلاقية والحقوق الإنسانية في استخدام الذكاء الاصطناعي.
4. اعتماد معايير واضحة للشفافية والمساءلة في تصميم الأنظمة الذكية وتشغيلها.
5. تطوير آليات فنية وشرعية للكشف عن التزييف العميق والتحقق من صحة المحتوى الرقمي.
6. إدماج مفاهيم التربية الرقمية والأخلاق التقنية في المناهج التعليمية بمختلف مراحلها.
7. تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر التضليل الرقمي وأهمية التثبت قبل النشر أو إعادة التداول.
8. العمل على صياغة إطار فقهي معاصر لما يمكن تسميته بـ"فقه الذكاء الاصطناعي"، بوصفه مجالًا اجتهاديًا ناشئًا يعالج التحديات الأخلاقية والاجتماعية والقانونية التي تفرضها الثورة الرقمية.

وفي الختام، فإن الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أبرز الاختبارات الحضارية التي تواجه الإنسانية في القرن الحادي والعشرين. ولن يكون نجاح المجتمعات في التعامل معه مرهونًا بامتلاك التقنية وحدها، بل بقدرتها على توجيه هذه التقنية في خدمة الإنسان وصيانة كرامته وتحقيق الخير العام. ومن هنا تبرز أهمية الإسهام الفقهي والأخلاقي في بناء مستقبل رقمي متوازن، يجمع بين التقدم العلمي والالتزام بالقيم، ويحقق مقاصد الشريعة في عمارة الأرض وإصلاح الإنسان وصون مصالحه في الدنيا والآخرة.

والله تعالى أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.